

الأزمة اليمنية و «بلياتشوهات» الثورة



اليمن صارت عنواناً للأزمات التي لا تنتهي .. والمواطن اليمني البسيط هو دائماً وقود هذه الأزمات وهو من يدفع ثمن الصراعات والصطوحات المتجردة من النبل والأخلاق، وثمان السخافات الكثيرة التي تتدثر حيناً بالسياسة وحيناً آخر بالدين، وتعدو أكثر سخفاً عندما تلبس رداء الثورة وترفع شعارات الدولة المدنية والعدل والمساواة والنظام والقانون بهذا الشكل الذي تمارسه حكومة الوفاق الوطني.

محمد علي عاش

بشكل مفعج ومقزز على ولائم السياسة والدين وتجارهما، وممتلئ حربية التضليل ومروجي هيروين الغباء والغيبوبة والتفكير الأعوج في المجتمع.. تستمر الجريمة كما حدث بالأمس في شبوة بحق 56 شهيداً من رجال الجيش والأمن، وكالعادة لا نشعر بالحسرة والخجل ولا نحاول أن نبحث في الأسباب والعوامل، كي نلمس الحلول والمعالجات ونقف على الحقيقة وراء هذا القتل بالجملة، وإنما نمر على الجريمة مرور الكرام ونطويها ببيان صغير مبهم وجاد.. كي تستمر، ولكي نصحو في الغد على دوي جريمة أخرى أكثر بشاعة، وغير أن الجاني ليس مجهول الهوية.. تستمر الأزمات والفجائع وتتوالد وتتساقط كل يوم، وينحدر الوضع إلى هذا المستوى من السوء والبشاعة، والبعض مايزالون مشغولين برقع الحصانة والعزل السياسي، ومشغولين بالتمديد وتقرير المصير، يبحثون عن أشباح ومعارك وبطولات عديمة من داخل فكرة التغيير التي انزاحت كثيراً عن الواقع والحقيقة.

ما الذي حصل فجأة هنا وهناك؟ ولماذا صارت الصورة بهذا الشكل من الخراب والدمار والفوضى؟ لماذا صار المشهد العربي مضطرباً بالدم ومزكراً بالأشلاء؟ لماذا لم نعد نصحو في الصباح كي نستفتح يومنا الجديد على صوت فيروز وأنغام الرحباني التي تمنحنا مزيداً من التفاؤل والأمل؟ وإنما صرنا نستفتح أيامنا على دوي الانفجارات وأزيز الرصاص ورائحة البارود، وبالأخبار المفجعة عن جز الرؤوس والقتل بالجملة عبر شخص أو شاب مفتح.

الكلفة العربية صارت باهظة جداً طالت كل شيء، البشر والمكان والجمال والتفكير والحكمة. المشهد العربي متشابه والجاني واحد، يمتلك الكثير من أدوات التآزم والفوضى والعنف الممنهج، ولديه القدرة على الظهور والتخفي بأي شكل وفي أي وقت، والقدرة على التغلغل والتأثير داخل الحركات الليبرالية واليسارية وتجنيدنا لآداء دور البلياتشو في سيناريو العدم.. الذي حصل ويحصل هو إفراز «حركة الإخوان المسلمين» التي تفكر وتحرك كتنظيم دولي، هو الجاني، وهو الذي يمتلك هذه القدرات، حتى في تحويل الآخرين إلى مهرجين وبلياتشوهات لا تفكر بدولة المجتمع وإنما تفكر بشيء آخر نجمله، وتظل تنتظر لوجود الذي يأتي وقد لا يأتي.. المصريون هذه المرة أدركوا الحقيقة وفكروا بدولة المجتمع فتمردوا على دولة الإخوان، وصموا أن يكونوا صانعي ثورة حقيقية، لأن ظلوا بلياتشوهات في مسرح الإخوان العدمي، فعملوها في يوم 30 يونيو العظيم .. نحن بحاجة إلى التفكير بدولة المجتمع وأن نتمرد على دولة التنظيم.

لا يوم رئيس الحكومة باسندوة لوحده، فهو نسخة لكوارثنا التاريخية ولحقيقة اليأس اليمني، وصورة متكررة لمفاعيل إنتاج الأزمات وتمييع العقد الاجتماعي، وإحداث التوقف التاريخي لحركة التطور في اليمن، لكننا نلوم من اعتقدنا أنهم من بقايا الحركة الوطنية اليمنية، لأنهم هم من ضيعوا الفرصة التاريخية في إحداث التغيير، وهم من مبعوا هذه اللحظة واستنسخوا أسوأ ما في تجاربنا التاريخية في الحكم، وهم من وضعوا هؤلاء في المكان غير المناسب مكان صنع القرار وتحويلهم إلى سلطة، لكنها كانت سلطة فيد وفساد وأزمة، وسلطة تدمير لهذا الوطن.

أزماتنا مستمرة لا تكاد تنتهي أو تتوقف منذ مئات السنين، فصول التاريخ تحكي هذه الأساوة وهذه المتواليات التاريخية من الأزمات، والمواطن اليمني هو دائماً ما يدفع الكلفة الباهظة، نتيجاً لأن اليمنيين لم يقيموا دولة وإنما أقاموا سلطات كانت تحقق نوعاً من الأمن والاستقرار، غير أن الكلفة هذه الفترة كبيرة جداً، رغم أن هذه الفترة حملت عناوين كبيرة كالثورة والوفاق الوطني والمبادرة الخليجية، إلا أنها لم تحاول أن تقيم دولة وفي نفس الوقت لم تقم سلطة، وإنما أقامت مراكز قوى وتجارب حروب ومشاريع صغيرة، وقوى سياسية وثقافية انتهازية، مهمتها تزيف الواقع وقلب الحقائق وتجميل المشوه وحرف مسار التغيير السليم.

في هذه الفترة التي تمخضت عما يسمى بالثورة، صارت الكهرباء تضرب وتدمر بشكل يومي من قبل قبيلة أو جماعة معروفية بالاسم والصفة، دون أن تحرك ساكناً من تعتقد أنها دولة أو حكومة.. استهداف الكهرباء بهذا الشكل ليس حدثاً عادياً وإنما عمل سياسي منظم مرتبط بأجواء الفوضى ومفاعيل الأزمة، إلا أنه يعكس مدى الانحطاط والسقوط السياسي الذي وصلنا إليه في اليمن، ومدى فقدان احترام الذات والشعور بالمسؤولية الوطنية لدى وزير الكهرباء صالح سميع، الذي لم يقدم استقالته من منصبه حتى الآن، كما يفعل من يحترمون أنفسهم ويقدرن مسؤوليتهم رغم فداحة ما تعرضت له الكهرباء في عهده.. من المؤكد أن قوة الامبالاة لديه عالية، لذا لا ينتابه أدنى شعور بالمسؤولية ولا يشعر بالخجل، لذا يتمادى في الأمر، ويحول ضرب الكهرباء إلى صفقات واتفاقيات وعمولات كلها تتكلم بلغة المليارات المهدورة وتحكي عن حجم فساد الرجل الذي هو جزء أصيل من فساد المرحلة الثورية.

في هذه المرحلة صار دم اليمنيين ومايزال مرقاً ورخيصاً في مذبح الغدر والخيانة وضالة الضمير، وماتزال أشلاءه تتناثر

عن الحالة التشريعية الانتقالية

يرى أرباب الفلسفة أن هناك ثلاث حالات تمر بها الحضارات البشرية ولكل حالة قانونها الذي تفرضه الظروف العامة التي تمر بها تلك الحالات.. ويرى ابن خلدون في مقدمته أن الحالة التشريعية الانتقالية هي التي تعقب في تقديره الحالة اللاهوتية والعسكرية وتسبق الحالة الوضعية والصناعية التي يتغلب فيها تقدم المجتمع بفضل تقدم المعرفة واتساع دائرة العلوم.. ومقاربة ابن خلدون هي الأقرب في التعبير عن سياق نمو المجتمعات القبلية العربية التي تشهد انتقالاً متسارعاً إلى الحالة التشريعية العقلانية بالتوازي مع نمو وتطور قيم الإنتاج وعلائقه وأدواته وتوسع التجارة والأسواق.

عبدالرحمن مراد

بعد معرفته بمصالحهم، فالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة، لعلم الشارع بالمصالح في العقاب والمراعاة نجاه العباد في الآخرة، والثانية إما يحصل نفعها في الدنيا فقط»، فالعمران البشري - عند ابن خلدون - لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره، وتلك السياسة لم يخض فيها العقل التشريعي الإسلامي «العقل الفقهي» التاريخي، ولذلك نجد اغتراب الحركات السياسية الدينية عن واقعها المعاصر لتغليبها للنقل/النصي على العقلي/التجريبي في منهجها التعاملي والتفاعلي مع مظاهر العصر.

ما يجب أن ندركه إدراكاً واعياً وكلياً أن حركة الشارع العربي أحدثت قدراً كبيراً من الانزياح في المفاهيم وفي الوعي لذلك فاطر الاندماج الاجتماعي التقليدية التي سوغت الاستبداد لم تعد قائمة - بدليل النموذج المصري - وأصبحت الجماهير المنتفضة أكثر تكيفاً مع أطر وأشكال الاندماج الاجتماعي التعددي الأكثر قبولاً لآخراً والأكثر ديمقراطية - يمكن ملاحظة خطاب حركة تمرد وخطاب رموز ثورة 30 يونيو بمصر.. والتعدد طبيعته يعمل على تفكيك المنظومة الثقافية المألوفة والعامة السائدة في المجتمعات التقليدية أيام الاستبداد حتى يتمكن من شرعنة العودة إلى أطر الانتماء الطائفي والعرقي والسلافي والجهوي، ولعلنا نلاحظ حركة المجتمع في الدول التي حدثت فيها رياح تغيير الربيع العربي إذ ثمة صوت هنا أو هناك يحمل سمات النزعات الانفصالية أو ينادي بها كما هو في اليمن، وفي ليبيا، وفي تونس، بل سمعنا بذلك حتى في مصر وهي من الأوطان التي يدرك العالم من حولها أنها الأكثر تماسكاً في بنيتها الوطنية وفي هويتها الحضارية، ومثل تلك الظواهر تفضي بنا إلى القول إن ثمة مستجدات قد حدثت - وهي مستجدات متواترة - ولا يمكن القفز على حقائقها الموضوعية في الواقع - ونحن نلاحظ اغتراب حركة الإخوان عن هذا الواقع كيف أوصلها إلى مرعبات البداية وأشعل نيران الثورة ضدنا - ومثل تلك الحقائق الموضوعية لا يمكن التعامل معها إلا في إطار دولة ديمقراطية مستقرة تتأسس على مبدأ الثقة في القضاء والنزيه والعدل واحترام المصلحة الوطنية المرسله، بعيداً عن حالة الغتراب.

وعلى أن ندرك أن بناء الدولة وبناء المؤسسات، وتحقيق دولة القانون، هو الضمان الأكيد لمنع الولاءات للانتماءات الأضيق والأحادية والعزلة، وإن يتحقق ذلك إلا من خلال البنية التشريعية التي تحقق الانتقال والاندماج لكل الطيف المتعدد والمتماثلة في الدستور وإدارة الحكم والتماثل النيابي والمحلي، وتنظيم المؤسسات المدنية، وتعزيز الاهتمام بالبنية الثقافية.. وفي ظني أن مصر وصلت إلى هذه القناعة بعد عامين من التيه.. ونأمل من فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار أن يأخذ العبرة من تجارب الآخرين.

والتماثل في اللحظة السياسية التي تمر بالوطن العربي وبالتحديد في مصر يدرك أن جدلية الحالة الانتقالية التشريعية أصبحت تفرض ضرورتها الموضوعية على الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي فالتلززم بين الأبعاد المختلفة لتلازم ضرورة واحتياج وتكامل ولكل بعد تأثيراته المباشرة وغير المباشرة، وإدراك العلائق وتأثيراتها وتلازمتها يعمل على إحداث التوازن النفسي والاجتماعي للأفراد ويساهم بقدر وافر في الحالة الانتقالية التشريعية ويكفل قدراً من التناغم مع تطلعات الأفراد والجماعات ويحقق القدر المناسب من الشعور بالقيمة والفاعلية، ولذلك فالشارع المصري حين خرج في (30 يونيو 2013م) لم يكن خروجيه اعتبارياً ولكنه كان خروجاً فرضته حالة الانتقال السريعة المتوافقة مع إيقاع المرحلة بعد أن مرّ بالمرحلتين العسكرية واللاهوتية وهو الآن يبحث الخصى إلى الحالة الوضعية والصناعية، حالة الاعتناق من ريق الحاجة مع اقتصاد السوق وبحث تنوافر في تفاعلاته طاقة تعمل على إنتاج نظام اقتصادي اجتماعي متوازن يكفل وجود الجميع ويعترف بالكل ولا يحاول إقصاء أحد.

وقد يدرك المتابع للحالة المصرية بروز مثل ذلك الخطاب وبشكل لا يقبل التأويل على أسنة قادة الفعاليات السياسية التي رأت من خلال تظاهرها في الساحات والميادين حاجتها في الانتقال من التشريع الديني إلى التشريع العقلاني بحكم حالات الانتقال والتطور التي تمر بها المجتمعات العربية، فالتشريع الديني تفاعل مع الاقتصاد البسيط أي

اقتصاد ما قبل الصناعي وقد لمسنا ذلك في خطاب الرئيس المصري المعزول محمد مرسي حين عدد محاسن نظامه وإنجازاته خلال عام وهو الأمر الذي بعث الغضب في كوامن الذات المصرية التي تبحث عن وجودها في تراكبات اللحظة الحضارية الجديدة لحظة الانتقال إلى الحلات المركبة والتعايش والاعتراف بوجود الآخر وبحقه في الوجود والتفاعل والمشاركة، وكانت حاجة المجتمع وحاجة الجماهير أكبر من تشريعات فقهاء القرنين الثالث والرابع الهجريين وما تلاهما بحكم حالات التدرج والانتقال التي تمر بها المجتمعات، فكل مرحلة تفرض ضرورتها وتشريعها، وخروج الجماهير المصرية على الدكتور مرسي والإخوان في مصر هو تعبير عن حاجتها في الانتقال من التشريع الديني إلى التشريع العقلاني بدليل أن الدستور المصري الجديد الذي لم يمض عليه أكثر من عام يخضع الآن للتعديل وهو وفق البيان العسكري في حكم المعطل.. وقديماً قال ابن خلدون في مقدمته: «أعلم أنه تقدم لنا في غير موضع أن الاجتماع البشري ضروري وهو معنى العمران الذي نتكلم فيه، وأنه لا بد لهم من الاجتماع من أراغ حاكم يرجعون إليه، وحكمه فيهم تارة يكون مستنداً إلى شرع منزل، وتارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب لملك الحاكم

«المهرة» يا فخامة الرئيس»

محافظة المهرة واحدة من أعرق المحافظات اليمنية كانت في السابق عبارة عن منفى قبل الوحدة وظلت بعيدة عن دائرة الاهتمام رغم الأهمية التي اكتسبها وموقعها الاستراتيجي وما تمتلكه من مقومات وعوامل تجعل منها مهينة لأن تصبح وجهة سياحية واستثمارية وحضارية فريدة، تمتاز هذه المحافظة بطبيعة أهلها وعشقتهم اللامتناهي للوحدة لأنهم لم يسوا خيراتهم فيما يتعلق بالتنمية المحلية ذات الصلة بالبنية التحتية من طرقات ومؤسسات خدمية وغيرها وقد سمعت خلال تواجدي فيها ثناءً منقطع النظير على الرئيس السابق الزعيم علي عبدالله صالح حيث يحظى بتقدير السواد الأعظم من أبنائها على الاهتمام الذي حظيت به



استمع إلى شكاوى المواطنين من الأسعار الخيالية للحالات الجوية إلى المهرة والتي باتت مقتصرة على طيران السعودية بواقع رحلة أسبوعية. وشعرت بالحسرة عندما قيل لي بأن الخطوط الجوية اليمنية ألغت رحلاتها إلى مطار الغيظة رغم أهمية هذا الخط الملاحي الجوي المهم، دونما استسعار لما قد يترتب على هذا القرار الجائر واللامسؤول، فهل يُعقل أن يُتخذ مثل هذا القرار الارتجالي بكل هذه البساطة؟! أظن وبعض الظن إنم - بأن هذا القرار شخصياً - أظن وبعض الظن إنم - بأن هذا القرار يهدف إلى عزل المهرة وتوقيف النشاط التجاري والاقتصادي في هذه المنطقة، وفيها وأتمنى ان تصل شكاوى المواطنين واستنكارهم لهذا القرار إلى الرئيس عبدربه منصور هادي ليصدر توجيهاته بإعادة تفعيل رحلات اليمنية إلى الغيظة، وكنت

صدقوني المسألة ليست صعبة أو شاققة كما يظن البعض، بل هي سهلة ومتاحة والمطلوب توفر الإرادة القوية المتطلعة لخدمة المهرة وكل سكانها وزوارها. الحكومة معنية بمساندة جهود السلطة المحلية بالمهرة وذلك بتوفير الدعم المادي لاستكمال مشاريع التنمية وخلق بيئة استثمارية وسياحية جاذبة واستغلال قرب المهرة من الحدود مع سلطنة عمان من أجل استقطاب رجال المال والإعمال العمانيين لخوض غمار الاستثمار في حواف وفي غيرها من المناطق على مستوى المحافظة والاهتمام بتنشيط السياحة الداخلية من خلال تخفيض أسعار تذاكر السفر وخصوصاً خلال فترة موسم الإخضرار وروعة الطبيعة التي تكتسيها هذه الأرض الساحرة.. لقد صعقت وأنا

دائرة اهتمام السلطات الرسمية؟! زونا خوف متحف الطبيعة الربانية الساحرة، ولعمري ما رأيت أجمل منها ولكنها للأسف جوهرية بيد فحاح، فما تمتلكه من مقومات طبيعية وعوامل جذب سياحية لا يحتاج سوى تعامل الحكومة مع هذه المنطقة بشيء من المسؤولية والحرص على المصلحة الوطنية وذلك بإحداث نقلة نوعية في جانب الخدمات والتنمية المحلية والعمل على توفير كافة مقومات الجذب السياحي والاستفادة من التجربة العمانية في صلالة التي تقع على الضفة المقابلة لحوف من الجبل الأخضر الفاصل بينهما، فكلنا نعرف صلالة ومجر جانها السنوي وما أحدثه هذا المهرجان من طفرة تنموية وحضارية وسياحية يعود بالنفع على الاقتصاد العماني بملايين الريالات.

منذ تحقيق الوحدة والنقلة النوعية التي شهدتها مقارنة بما كانت عليه في السابق، أدهشني مشروع أنفاق جبل فرتك التي اختصرت المسافة التي كان يقطعها أبناء المهرة وحضر موت من خلال تنقلهم بين المحافظتين والتي كانت تصل إلى ما يقرب من عشر ساعات لتأتي مبادرة الزعيم بشق الأنفاق والتي اختصرت الزمن الذي يقطعها المسافر من حضر موت إلى المهرة والعكس إلى أقل من خمس ساعات حيث حظي هذا المشروع باهتمام ومتابعة الزعيم حرصاً منه على تخفيف أعباء المواطنين الملقاة على عواتقهم جراء البعد الشاق.

النهضة التنموية التي شهدتها المهرة عقب تحقيق الوحدة المباركة قطعت أشواطاً متقدمة وهناك جوانب ومجالات لا تزال بحاجة إلى المزيد من الرعاية والاهتمام وخصوصاً فيما يتعلق بالاستثمار الناجح للموانئ والشواطئ على امتداد مديريات المحافظة التسع وانشاء الجانب الزراعي واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة وتوزيعها على الشباب وإقامة المزيد من المعاهد الفنية والتقنية والمهنية وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب ومساعدتهم على الالتحاق بركب الوظيفة العامة والاسراع في تنفيذ مشروع المجاري والصرف الصحي.. من غير المعقول أن يتحول ميناء نشطون إلى وكر للأشباح والغربان والطيور المهاجرة دون أن يكون هناك أي معالجات لهذه القضية، ولا أعلم ما هو منبر الإهمال لهذا الميناء المهم وما هو سر الصمت والتجاهل لما يمر به من ظروف في غاية التدهور وذلك بسبب عدم توفر الامكانيات والدعم المادي للناقلين على إدارة الميناء وكان المهرة خارج

العيد الـ 51 لثورة الـ 26 من سبتمبر
المواطن النزيه المخلص يفرض احترامه على الجميع